AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

# توظيف اقتصاد الحلول المبتكرة لسد الفجوة الرقمية وأثره في استدامة التنمية الاقتصادية في العراق: رؤية مستقبلية في ظل فخ الريعية

م. د. عماد ياسر حسين

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

ihussein@uowasit.edu.iq

**المستخلص**

يهدف البحث إلى تحليل دور اقتصاد الحلول المبتكرة في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، في ظل اختلالات هيكلية ناجمة عن الاعتماد المفرط على القطاع النفطي وما يرافقه من هشاشة مالية وضعف في القطاعات الإنتاجية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي مدعوماً بتحليل بيانات رسمية للمدة (2014–2024)، وأظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين تقلبات أسعار النفط والدين العام، إلى جانب تدني كفاءة السياسة المالية بسبب هيمنة الإنفاق الجاري. ويلخص البحث إلى أن تبني اقتصاد الحلول المبتكرة، من خلال تنمية رأس المال البشري وتفعيل الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية، يشكل مساراً أساسياً لتنويع مصادر الدخل وتعزيز الاستدامة المالية، مع التأكيد على أهمية الحوكمة الإلكترونية في تحسين إدارة الموارد وتقليل الارتباط بين النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار الطاقة.

**الكلمات المفتاحية :**اقتصاد الحلول المبتكرة، التنمية الاقتصادية المستدامة، فخ الريعية، رأس المال البشري، التكنولوجيا المالية، الاقتصاد العراقي.

## Abstract

This research aims to analyze the role of the innovative solutions economy in supporting sustainable economic development in Iraq, given the structural imbalances resulting from over-reliance on the oil sector and the accompanying financial fragility and weakness in productive sectors. The study adopted a descriptive-analytical approach, supported by the analysis of official data for the period 2014–2024. The results showed an inverse relationship between oil price fluctuations and public debt, along with low fiscal policy efficiency due to the dominance of current spending. The research concludes that adopting the innovative solutions economy, through human capital development and the activation of

the digital economy and financial technology, constitutes a fundamental path to diversifying income sources and enhancing financial sustainability. It also emphasizes the importance of e-governance in improving resource management and reducing the correlation between economic growth and energy price volatility.

**Keywords:** Innovative solutions economy, sustainable economic development, rentier trap, human capital, financial technology, Iraqi economy.

**المقدمة**

شهد العالم مع مطلع القرن الحادي والعشرين تحولاً بنيوياً عميقاً باتجاه ما يُعرف بـ اقتصاد المعرفة، إذ لم يعد رأس المال المادي أو قوة العمل التقليدية المصدرين الرئيسين للنمو الاقتصادي، بل غدت المعرفة والابتكار المحركين الأساسيين لإنتاج الثروة وتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وقد تزامن هذا التحول مع تصاعد الأزمات العالمية وتنامي الاحتياجات البشرية، الأمر الذي أفرز بروز مفهوم اقتصاد الحلول المبتكرة بوصفه إطاراً اقتصادياً حديثاً يقوم على إنتاج حلول معرفية ومنتجات فكرية غير مسبوقة، ويوفر استجابات سريعة وفعّالة للتحديات الهيكلية والمزمنة التي تواجه الاقتصادات الوطنية، ولا سيما في الدول النامية.

غير أن توظيف هذا النمط الاقتصادي المتقدم يصطدم في العديد من الدول النامية، ومن بينها العراق، بعائق جوهري يتمثل في الفجوة الرقمية، التي تعكس التفاوت في إمكانية الوصول إلى تقنيات المعلومات والاتصالات ومستوى استخدامها بكفاءة. وتشير المؤشرات المتاحة إلى أن الاقتصاد العراقي لا يزال في موقع المستهلك للتكنولوجيا أكثر من كونه منتجاً لها، الأمر الذي يحد من قدرته على الاندماج الفاعل في منظومة الاقتصاد الرقمي العالمي ويضعف مساهمته في سلاسل القيمة المعرفية.

وتزداد تعقيدات هذا الواقع عند النظر إلى البنية الهيكلية للاقتصاد العراقي، الذي يعاني من الوقوع في فخ الريعية النفطية، حيث يشكل القطاع النفطي ما يزيد على 90% من إيرادات الدولة العامة، وقد أدى هذا الاعتماد المفرط إلى تعريض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية وتقلبات أسعار النفط، فضلاً عن إضعاف إنتاجية القطاعات الاقتصادية الحقيقية، ولا سيما الزراعة والصناعة، بما انعكس سلباً على فرص التنويع الاقتصادي والنمو المستدام.

وفي ظل هذه التحديات، فإن تحقيق استدامة التنمية الاقتصادية لا يمكن أن يقتصر على تحقيق معدلات نمو كمي قصيرة الأجل، بل يتطلب تبني سياسات إصلاحية تُحدث تحولات هيكلية عميقة تضمن الاستخدام الكفء للموارد الطبيعية الناضبة وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة، وفي هذا السياق، تبرز أهمية السياسة المالية بوصفها أداة استراتيجية لا تقتصر على تمويل الإنفاق العام، بل تمتد لتوجيه الموارد نحو تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الابتكار الإداري، وبناء رأس المال البشري القادر على استيعاب متطلبات الاقتصاد المعرفي.

إلى جانب ذلك، تُعد مكافحة الفساد الإداري والمالي شرطاً أساسياً لتهيئة بيئة مؤسسية داعمة للاستثمار المبتكر، بما يسهم في تضييق الفجوة الرقمية وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعيق مسار التحول الاقتصادي في العراق.

**اهمية البحث**

تتمثل أهمية هذا البحث في معالجته لإشكالية بنيوية تتعلق بمستقبل الاقتصاد العراقي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، من خلال تحليل دور اقتصاد الحلول المبتكرة في تقليص الفجوة الرقمية، والحد من التبعية الريعية، وتعزيز مسار التنمية المستدامة. كما يبرز البحث أهمية تفعيل السياسة المالية وتوجيهها نحو دعم الابتكار والبنية التحتية الرقمية، إلى جانب مكافحة الفساد وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يسهم في معالجة الاختلالات الهيكلية ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً واستدامة.

**مشكلة البحث**

تتمثل مشكلة البحث في استمرار الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، ولا سيما التبعية الريعية واتساع الفجوة الرقمية وضعف كفاءة السياسة المالية، بما يعيق التحول نحو تنمية اقتصادية مستدامة. وفي هذا الإطار، يتساءل البحث عن مدى قدرة تبني اقتصاد الحلول المبتكرة على معالجة هذه الاختلالات ودعم التحول الاقتصادي في ظل البيئة الريعية القائمة.

**فرضية البحث**

يفترض البحث أن تبني اقتصاد الحلول المبتكرة، مدعوماً بسياسة مالية موجّهة نحو الابتكار، يسهم في تقليص الاختلالات الهيكلية والتبعية الريعية، ويعزز التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

**اهداف البحث**

يهدف البحث إلى تحليل أثر اقتصاد الحلول المبتكرة في معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، من خلال تشخيص الفجوة الرقمية والمعرفية وتقييم أثرها في النمو والإنتاجية. كما يسعى إلى تقييم دور السياسة المالية في دعم التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام، وتحديد مسارات عملية لتنويع مصادر الدخل وتنشيط القطاعات غير النفطية وتحسين البيئة الاستثمارية، بما يعزز الاستخدام الكفء للموارد وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

**منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لاستكشاف أثر اقتصاد الحلول المبتكرة في معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد العراقي، وذلك من خلال تحليل البيانات الثانوية الرسمية والتقارير الدولية والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، ضمن حدود زمانية تمتد للفترة (2014–2024) وحدود مكانية تقتصر على العراق .ويركّز البحث على تشخيص الفجوة الرقمية، وتقييم أثر السياسة المالية، ودراسة العلاقة بين الابتكار، والتنويع الاقتصادي، والاستدامة المالية في ظل هيمنة الاقتصاد الريعي.

## المبحث الأول: المرتكزات المعرفية لاقتصاد الحلول المبتكرة والتنمية المستدامة

### اولاً: ماهية اقتصاد الحلول المبتكرة (المفهوم، الأهمية، الخصائص)

يُعد اقتصاد الحلول المبتكرة من أبرز المفاهيم التي أفرزتها التحولات العميقة في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يعكس انتقالاً نوعياً من الاعتماد على الموارد المادية الناضبة إلى توظيف الموارد المعرفية المتجددة، وفي مقدمتها رأس المال البشري والابتكار، بوصفها محركات أساسية للنمو والقدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة بحلول غير تقليدية (OECD, 2020).

### 1. مفهوم اقتصاد الحلول المبتكرة

يُعرّف اقتصاد الحلول المبتكرة بأنه نمط اقتصادي حديث ذو بعد مستقبلي، لا يستند في فاعليته إلى الأساليب التقليدية أو تراكمات الماضي، بل إلى قدرته على إنتاج أفكار ومعارف مبتكرة تتحول إلى منتجات وخدمات غير مسبوقة في الأسواق. ويُطلق عليه كذلك "اقتصاد التغيير"، لكونه يعتمد على إدخال تحسينات جذرية في السلع والخدمات والعمليات الإنتاجية، بما يسهم في تصحيح الاختلالات البنيوية التي تعيق المسار التنموي (هاشم ومحمد، 2023)

ومن هذا المنظور، يمثل اقتصاد الحلول المبتكرة آلية لتحويل المعرفة العلمية إلى رأس مال معرفي وقيمة مضافة قابلة للتوظيف العملي، متجاوزاً الطابع التقني الضيق ليؤسس لوظائف إنتاجية جديدة تعزز كفاءة الأداء الكلي وتدعم بناء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة (الحياني، 2019)

### 2. أهمية اقتصاد الحلول المبتكرة

تنبع أهمية اقتصاد الحلول المبتكرة من كونه لم يعد خياراً نظرياً، بل ضرورة استراتيجية تفرضها شدة المنافسة العالمية وتسارع التحولات التكنولوجية. وتتجلى هذه الأهمية في قدرته على إدارة الصدمات الاقتصادية والأزمات المفاجئة عبر توفير استجابات مرنة تعجز عنها السياسات التقليدية، كما يسهم في تعظيم القيمة المضافة من خلال تحويل الموارد الطبيعية إلى منتجات ذات محتوى معرفي مرتفع، بما يدعم استدامة النمو الاقتصادي (World Bank, 2020)). إلى جانب ذلك، يمنح هذا الاقتصاد الدول ميزة تنافسية نوعية تمكّنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بمنتجات وخدمات مبتكرة، ويحدّ في الوقت ذاته من التبعية الاقتصادية للخارج.

### 3. الارتباط بالإبداع الإداري

يرتبط اقتصاد الحلول المبتكرة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإبداع الإداري، الذي يُقصد به إدخال كل ما هو جديد ومفيد في الهياكل التنظيمية والعمليات الإدارية، سواء على مستوى الأفكار أو الخدمات أو الأساليب التنظيمية. ويُعد الإبداع الإداري شرطاً جوهرياً لنجاح هذا النمط الاقتصادي، كونه يسهم في كسر الجمود البيروقراطي، وتحفيز التفكير الخلاق، وتحويل الأفكار المبتكرة إلى ثروة اقتصادية فعلية. كما يؤدي دوراً محورياً في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتقليل الهدر المالي، وهو ما يمثل قاعدة أساسية للتحول نحو اقتصاد رقمي أكثر كفاءة واستدامة (الجنابي والزبيدي، 2018)

جدول (1): الفروق الجوهرية بين مفهومي الإبداع والابتكار

| وجه المقارنة | الإبداع (Creativity) | الابتكار (Innovation) |
|---|---|---|
| الطبيعة | نتاج للمخيلة والقدرات الذهنية والفكرية للفرد. | نتاج للعمليات التطبيقية والتنفيذية داخل المنظمة أو الاقتصاد. |
| الهدف | توليد فكرة جديدة أو غير مألوفة (مولود ذهني). | تحويل الأفكار الإبداعية إلى منتجات أو خدمات أو عمليات قابلة للتنفيذ. |
| التكاليف | لا يتطلب غالباً تكاليف مالية مباشرة. | يتطلب تكاليف مالية مرتبطة بالتجريب، والإنتاج، والتسويق. |
| القياس | يصعب قياسه كمياً أو تحديد درجة نجاحه بدقة. | يمكن قياسه من خلال مؤشرات الأداء، ونسب النجاح، والعائد الاقتصادي. |
| المخاطرة | منخفض المخاطر لارتباطه بالجانب الفكري. | مرتفع نسبياً لاحتمال فشل التطبيق أو عدم تقبل السوق. |

المصدر:الحياني، نعمان عباس ندا (2019) أثر الإبداع والابتكار الإداري في التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (959)، ص 961.

يُبرز التمييز المفاهيمي بين الإبداع والابتكار الأساس النظري الذي يقوم عليه اقتصاد الحلول المبتكرة، إذ يمثل الإبداع المدخل الذهني لتوليد الأفكار غير التقليدية، في حين يجسد الابتكار الآلية الاقتصادية لتحويل تلك الأفكار إلى حلول قابلة للتطبيق ذات قيمة مضافة. وعليه، فإن الاقتصادات التي تكتفي بتشجيع الإبداع دون توفير البنية المؤسسية والتمويلية اللازمة للابتكار تبقى عاجزة عن تحقيق أثر تنموي ملموس. ويؤكد هذا التمايز أن اقتصاد الحلول المبتكرة لا يُبنى على وفرة الأفكار فحسب، بل على كفاءة توظيفها ضمن منظومة إنتاجية قادرة على إدارة المخاطر، وقياس العائد الاقتصادي، وتحقيق الاستدامة المالية. ومن ثم، فإن الربط الفعّال بين الإبداع والابتكار يشكل شرطًا أساسًا للانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد معرفي مرن، قادر على مواجهة الأزمات وتصحيح الاختلالات الهيكلية في مسار التنمية الاقتصادية.

### 4. خصائص اقتصاد الحلول المبتكرة

يتميز اقتصاد الحلول المبتكرة بجملة من الخصائص البنيوية التي تميّزه عن الاقتصاد التقليدي، من أبرزها اعتماده على مبدأ "التدمير الخلاق" القائم على إحلال الهياكل والأنماط الإنتاجية المتقادمة بنماذج أكثر كفاءة ومرونة ( OECD, 2020). كما يتسم بالاعتماد على الذكاء الاقتصادي والمعلومة بوصفها مورداً استراتيجياً، إلى جانب توظيف التقنيات المالية الحديثة كأدوات للحلول التمويلية المبتكرة. وتتمثل خاصيته الجوهرية في كثافة المعرفة، حيث تصبح الأفكار والمهارات البشرية هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بدلاً من التركيز التقليدي على رأس المال المادي، بما يعزز القدرة التنافسية ويضمن استدامة التنمية (الحياني،2019).

## ثانياً: التنمية المستدامة والاستدامة المالية (المفاهيم والترابط)

يمثل الانتقال من مفاهيم النمو الاقتصادي التقليدي إلى مفاهيم الاستدامة تحوّلًا نوعيًا في الفكر التنموي المعاصر، إذ لم يعد الهدف التنموي محصورًا في تحقيق زيادات كمية في الناتج أو الدخل القومي، بل أصبح يرتكز على ضمان ديمومة الموارد وكفاءة إدارتها بما يكفل حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية على حد سواء (زكي ورشيد، 2022).

### 1. مفهوم التنمية المستدامة

تُعرّف التنمية المستدامة بأنها عملية مجتمعية واعية ومخططة تستهدف إحداث تحولات هيكلية في البنيانين الاقتصادي والاجتماعي، بما يفضي إلى بناء قاعدة إنتاجية قادرة على توسيع الطاقات الذاتية للاقتصاد الوطني وتحقيق نمو طويل الأمد. ولا يقتصر هذا المفهوم على النمو الكمي، بل يمتد ليشمل تحسين نوعية الحياة، ورفع إنتاجية الفرد، وتحقيق قدر أعلى من العدالة في توزيع ثمار التنمية بين فئات المجتمع المختلفة (علوان واخرون، 2020).

ومن زاوية الموارد، تمثل التنمية المستدامة إطارًا يوازن بين تلبية احتياجات الجيل الحالي من الموارد الاقتصادية والبيئية، والمحافظة في الوقت ذاته على قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، وهو ما يستلزم تكاملًا متوازنًا بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية (حمد وجاسم، 2025).

### 2. مفهوم الاستدامة المالية

تُعد الاستدامة المالية أحد المرتكزات الأساسية للاستقرار الاقتصادي الكلي، وتُعرّف بأنها قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون اللجوء إلى إجراءات استثنائية كإعادة جدولة الديون أو التعرض لمخاطر

الإفلاس المالي. وتتحقق هذه الاستدامة عندما تتمكن الدولة من الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات العامة على المدى الطويل دون تعريض ملاءتها المالية أو جدارتها الائتمانية للخطر (عبد الله واخرون، 2025).

وبعبارة أخرى، تعكس الاستدامة المالية وضعًا تكون فيه الموارد العامة المتوقعة كافية لتغطية أعباء الدين العام وفوائده، إلى جانب تمويل النفقات الحكومية الأساسية، من دون خلق عجز تراكمي يحدّ من قدرة الموازنات المستقبلية على دعم الأهداف التنموية (زكي ورشيد، 2022).

### 3. الترابط بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة

تنبثق العلاقة بين الاستدامة المالية والتنمية المستدامة من كون الأولى تمثل الإطار التمويلي الضامن لتحويل الأهداف التنموية من مجرد خطط نظرية إلى برامج ومشاريع قابلة للاستمرار. إذ تتيح الاستدامة المالية للحكومة توفير موارد مستقرة لتمويل الإنفاق الاستثماري في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة، بعيدًا عن الضغوط التي يفرضها العجز المالي والتي غالبًا ما تؤدي إلى تغليب الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق التنموي (عبدالله واخرون، 2025).

كما تسهم الاستدامة المالية في تحسين كفاءة تخصيص الموارد، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تتسم بتذبذب الإيرادات العامة نتيجة تقلبات أسعار الموارد الناضبة، الأمر الذي يعوق التخطيط طويل الأمد ويزيد من هشاشة الموازنات العامة أمام الصدمات الخارجية. وإلى جانب ذلك، تشكل الاستدامة المالية تجسيدًا لمبدأ العدالة بين الأجيال من خلال تجنب ترحيل أعباء الديون الحالية إلى الأجيال القادمة، بما ينسجم مع جوهر التنمية المستدامة القائم على صون الحقوق المستقبلية في الثروات الوطنية. وتوفر هذه الاستدامة بيئة اقتصادية كلية مستقرة تتسم بانخفاض معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف، وهي شروط ضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص وتحقيق نمو اقتصادي مستدام بعيدًا عن فخ الريعية (جاسم وفهد، 2017).

## ثالثاً: التكامل بين الابتكار المعرفي والتحول الرقمي وأهداف التنمية

أصبحت مسارات التنمية الاقتصادية الحديثة وثيقة الارتباط بالتطورات المتسارعة في بيئة المعرفة والتكنولوجيا، حيث غدا الابتكار الرقمي عاملاً حاسمًا في إعادة هيكلة الاقتصادات التقليدية وتحويلها إلى نماذج أكثر مرونة وقدرة على الصمود، ولا سيما في الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية في بنيتها الإنتاجية والمؤسسية (هاشم ومحمد، 2023).

### 1. الابتكار المعرفي كرافعة للتنمية

يشير الفكر الاقتصادي المعاصر إلى أن الابتكار لم يعد مجرد إضافة تقنية للعملية الإنتاجية، بل تحول إلى مورد استراتيجي ومحرك رئيس للميزة التنافسية على مستوى الدول. ويتحقق التكامل التنموي عندما تنجح الدولة في بناء منظومة فعالة تربط بين المؤسسات التعليمية والبحثية من جهة، والقطاعات الاقتصادية والإنتاجية من جهة أخرى، بما يضمن استيعاب المعرفة الحديثة وتكييفها مع الاحتياجات المحلية (World Bank, 2020).

ويُعد تحويل المعرفة إلى رأس مال فكري وقيمة مضافة جوهر عملية خلق الثروة في الاقتصاد المعرفي، إذ يسهم الابتكار في نقل الاقتصادات من مرحلة استهلاك المعرفة إلى مرحلة إنتاجها وتوظيفها، الأمر الذي يعزز كفاءة الأداء الإداري والمالي ويحد من الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والنامية (الطائي وكشكول، 2022).

**2. التحول الرقمي وسد الفجوة التنموية**

يمثل التحول الرقمي، بما يشمله من ذكاء اقتصادي وتكنولوجيا مالية، أحد المداخل الحديثة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وردم الفجوات التنموية. وتبرز أهمية هذا التحول من خلال دوره في تحسين إدارة الموارد المالية، وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز استقرار النظام المالي ويحد من هشاشته أمام الصدمات (هاشم ومحمد، 2023).

كما يسهم التحول الرقمي في تعزيز الشفافية والحد من الفساد المؤسسي عبر تبني أنماط الحوكمة الإلكترونية، التي توفر آليات رقابية أكثر كفاءة في إدارة المال العام وتقلل من فرص الهدر وسوء الاستخدام. ويُعد تضييق الفجوة الرقمية شرطًا أساسياً للاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، إذ تعكس مؤشرات انتشار تقنيات الاتصال مدى جاهزية المجتمع لتحسين نوعية الخدمات العامة ورفع مستوى الرفاه الاجتماعي (ITU, 2021).

**3. من التدمير الخلاق إلى البناء المستدام**

يرتكز اقتصاد الحلول المبتكرة على مبدأ "التدمير الخلاق"، الذي يشير إلى إحلال الهياكل والعمليات التقليدية غير الكفوءة بنماذج أكثر ذكاءً وفاعلية. ويقود هذا التحول إلى رفع الإنتاجية الكلية من خلال تحويل الأفكار والابتكارات إلى منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية واجتماعية، بما يدعم النمو المستدام (هاشم ومحمد، 2023).

كما يسهم هذا المسار في إحداث انتقال نوعي من الاستهلاك الرقمي إلى الإنتاج الرقمي، حيث تصبح المعرفة والمعلومات المورد الأساسي للنشاط الاقتصادي، مما يفتح آفاقًا جديدة لتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة. ويمثل هذا التحول ركيزة لتحقيق الاستدامة المالية عبر تعزيز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وحماية حقوق الأجيال القادمة ضمن إطار تنموي طويل الأمد (زكي ورشيد، 2022).

## المبحث الثاني: واقع الأداء الاقتصادي في العراق وتشخيص معضلة "فخ الريعية"

### اولاً: فخ الريعية في العراق (التشخيص والآثار الهيكلية)

يعاني الاقتصاد العراقي منذ عقود من ارتهان بنيوي لقطاع النفط، الأمر الذي جعله نموذجًا واضحًا لما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ «فخ الريعية(Rentier Trap) »، حيث تحولت الإيرادات النفطية إلى المصدر شبه الوحيد لتمويل الموازنة العامة وإدارة النشاط الاقتصادي، على حساب تطوير القطاعات الإنتاجية الحقيقية (أسماء جاسم، 2024). وقد أسهم هذا النمط في تكريس اختلالات هيكلية عميقة، انعكست سلبًا على مسار التنمية والاستقرار الاقتصادي طويل الأمد.

**1. تشخيص الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية**

تشير البيانات المالية والتحليلات الاقتصادية إلى أن الهيكل المالي للاقتصاد العراقي يتسم بدرجة عالية من الهشاشة، إذ تعتمد الموازنة العامة بصورة شبه كاملة على الإيرادات النفطية التي تتجاوز حصتها الغالبية العظمى من الموارد العامة. وقد جعل هذا الاعتماد النفط الخام المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ومصدر العملة الأجنبية اللازمة لتمويل الاستيرادات السلعية والخدمية، مما حدّ من قدرة الاقتصاد على توليد موارد ذاتية مستقلة (عزيز، 2023).

وعلى الرغم من امتلاك العراق احتياطيات نفطية كبيرة، فإن هذه الوفرة لم تُترجم إلى تنمية اقتصادية مستدامة، بل أسهمت في ترسيخ نموذج «الاقتصاد أحادي الجانب»، حيث استحوذ قطاع النفط على الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل مساهمات محدودة للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، بما لا يتناسب مع الإمكانات المتاحة (حمد وجاسم، 2025).

**2. انكشاف الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية**

تكمن خطورة فخ الريعية في جعل الأداء الاقتصادي والمالي مرتهنًا لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهي متغيرات خارجة عن نطاق السيطرة الوطنية. وقد ظهر هذا الانكشاف بوضوح خلال الأزمات السعرية المتعاقبة، ولا سيما في فترات الانخفاض الحاد للأسعار، حيث أدى تراجع الإيرادات إلى عجز مالي واسع، واضطرار الدولة إلى اللجوء للاقتراض، مما أسهم في تفاقم المديونية العامة وتقليص الحيز المالي المتاح للإنفاق التنموي (عزيز، 2023).

كما انعكس هذا التذبذب على مستويات الرفاه الاجتماعي، إذ يقترن ارتفاع أسعار النفط بزيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، في حين يؤدي انخفاضها إلى تعطّل المشاريع الاستثمارية وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وهو ما يعكس غياب الاستدامة المالية وضعف القدرة على إدارة الأزمات بعيدًا عن الريع النفطي (زكي ورشيد، 2022؛ أسماء جاسم، 2024).

**3. الآثار الهيكلية وظاهرة المرض الهولندي**

أفضى التركيز المفرط على الإيرادات النفطية إلى بروز أعراض ما يُعرف بـ «المرض الهولندي»، والتي تجلت في تراجع واضح لأداء القطاعات الإنتاجية غير النفطية، ولا سيما الزراعة والصناعة، نتيجة ضعف الدعم وتدهور البنية التحتية، والاعتماد المتزايد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي. كما أدى هذا النمط إلى تضخم الجهاز الإداري وتحول الوظيفة العامة إلى أداة لإعادة توزيع الدخل بدلًا من كونها محركًا للإنتاج، وهو ما انعكس في تصاعد النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية (علوان واخرون، 2020).

إلى جانب ذلك، تعمقت تبعية التجارة الخارجية للنفط، حيث أصبحت الصادرات النفطية تشكل النسبة الغالبة من إجمالي الصادرات، بما يعكس عجز الاقتصاد عن بناء قاعدة تصديرية متنوعة قادرة على دعم استقرار الميزان التجاري (رشيد وشندي، 2021).

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن استمرار الاقتصاد العراقي في هذا المسار الريعي، دون تبني حلول مبتكرة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وردم الفجوة الرقمية وتعزيز القطاعات الإنتاجية، سيؤدي إلى استنزاف الموارد النفطية وتفاقم الاختلالات الهيكلية، بما يهدد فرص تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للأجيال القادمة (هاشم ومحمد، 2023).

**ثانياً: الفجوة الرقمية والتحديات المؤسسية (الفساد والروتين)**

يواجه المسار التنموي في العراق تحديات مؤسسية مركبة تحدّ من قدرته على الانتقال الفاعل نحو اقتصاد المعرفة، حيث تتقاطع مظاهر الفساد الإداري والمالي مع البيروقراطية التقليدية لتشكّل عوائق هيكلية أمام تطوير البنية التحتية الرقمية وسد الفجوة المعلوماتية، بما يضعف كفاءة الأداء الاقتصادي ويقيد فرص التنمية المستدامة (خلف وسعود، 2018).

**1. أثر الفساد الإداري في تبديد الموارد التنموية**

يمثل الفساد الإداري والمالي أحد أخطر الاختلالات البنيوية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، إذ أسهم في إضعاف كفاءة المؤسسات العامة واستنزاف الموارد المخصصة للبرامج التنموية. ويُقصد بالفساد في هذا السياق استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، وهو ما انعكس سلبًا على فعالية السياسات الاقتصادية، ولا سيما تلك المرتبطة بالتحول الرقمي وتطوير القطاعات المعرفية (خلف وسعود، 2018).

وقد أدى انتشار الفساد المؤسسي إلى توجيه الموارد الاستثمارية نحو قنوات غير منتجة، مما ترتب عليه عدد من الآثار السلبية، أبرزها تعطيل تنفيذ المشاريع التكنولوجية وارتفاع كلفة ممارسة الأعمال، الأمر الذي حدّ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه حاملًا رئيسًا للتكنولوجيا الحديثة. كما أسهم ضعف نظم الرقابة والشفافية وضبابية الإجراءات الإدارية في تسهيل التلاعب بالمال العام، لا سيما في العقود الحكومية المتعلقة بتطوير البنى التحتية الرقمية. إلى جانب ذلك، أدى الفساد في التعيينات وانتشار المحسوبية إلى إقصاء الكفاءات التقنية والمعرفية، ما أضعف قدرة المؤسسات العامة على إدارة التحول الرقمي وقلّص مخزونها من رأس المال الفكري اللازم لمواكبة الاقتصاد الرقمي (الحياني، 2019؛ خلف وسعود، 2018).

**2. ضعف البنية التحتية للمعلوماتية واتساع الفجوة الرقمية**

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى وجود فجوة رقمية واضحة في العراق، تُعزى بالأساس إلى محدودية الاستثمارات الموجهة إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن ضعف كفاءة إدارة الموارد المتاحة. وتتجسد هذه الفجوة في انخفاض مستويات الانتشار الرقمي مقارنة بدول الجوار، على الرغم من تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت، وهو ما يعكس استمرار التأخر النسبي في الاندماج بالاقتصاد الرقمي(ITU, 2021).

كما يعاني قطاع الاتصالات من هشاشة البنية الارتكازية وتقادم التقنيات المستخدمة وضعف جودة شبكات الإنترنت، نتيجة توجيه الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومي نحو النفقات الجارية على حساب الإنفاق الاستثماري الرأسمالي، وهو ما حدّ من بناء قاعدة تقنية قادرة على دعم التحول الرقمي الشامل. ويُضاف إلى ذلك أن الإجراءات الإدارية المعقدة والاعتماد المستمر على المعاملات الورقية أسهما في إعاقة رقمنة الخدمات الحكومية وتطبيق الحوكمة الإلكترونية، بما أدى إلى إدامة التخلف الإداري وتوفير بيئة ملائمة لاستمرار الفساد المؤسسي (خلف وسعود، 2018).

**3. الانعكاسات على التنمية المستدامة**

إن استمرار الفساد الإداري والروتين البيروقراطي يكرّس اختلالات الاقتصاد الريعي ويحدّ من قدرة العراق على تنويع مصادر دخله بعيدًا عن النفط. فغياب بنية تحتية رقمية متطورة يضعف فرص بناء اقتصاد معرفي قادر على خلق فرص عمل منتجة، ولا سيما للشباب، ويحدّ من القدرة على معالجة مشكلات البطالة والفقر المتفاقمة في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية (خلف وسعود، 2018).

وبناءً على ذلك، فإن سد الفجوة الرقمية لا يقتصر على تبني تقنيات حديثة فحسب، بل يتطلب إصلاحًا مؤسسيًا شاملًا يقوم على ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية والتقنية، بما يهيئ البيئة الملائمة للتحول الرقمي ويدعم مسار التنمية المستدامة في العراق (خلف وسعود، 2018).

**ثالثاً: تحليل أداء القطاعات الحقيقية في ظل غياب الحلول المبتكرة**

تمثل القطاعات الحقيقية، ولاسيما الزراعة والصناعة، الأساس البنيوي لأي مسار تنموي يستهدف تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الموارد الناضبة. غير أن غياب الرؤى الاستراتيجية وتوظيف الحلول المبتكرة في الاقتصاد العراقي أسهم في تراجع هذه القطاعات لمصلحة قطاع التعدين (النفط)، الأمر الذي عمّق الاختلالات الهيكلية وكرّس هشاشة الأداء الاقتصادي أمام الصدمات الخارجية (حمد وجاسم، 2025).

**1. تدهور القطاع الزراعي وإشكالية الأمن الغذائي**

يشهد القطاع الزراعي في العراق تراجعًا حادًا في مستويات الإنتاجية، انعكس في انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى نسب متدنية تراوحت بين 3.18% و4.8% خلال السنوات الأخيرة (حمد وجاسم، 2025). ويعود هذا التدهور إلى مجموعة من العوامل البنيوية والتقنية في ظل غياب الحلول المبتكرة والسياسات الداعمة.

ويأتي في مقدمة هذه العوامل تفاقم أزمة الموارد المائية، حيث انخفضت الإمدادات السنوية من نحو 80 مليار متر مكعب إلى أقل من 30 مليار متر مكعب نتيجة السياسات المائية لدول المنبع، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة وارتفاع ملوحة التربة إلى مستويات تفوق المعدلات الطبيعية بأكثر من خمسة عشر ضعفًا. كما أسهم الانفتاح التجاري غير المنضبط وغياب الحماية والدعم الحكومي في إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية أمام السلع المستوردة الأرخص سعرًا، ولا سيما في ظل محدودية استخدام التقنيات الحديثة في الري والإنتاج الزراعي (فارس،2016).

إلى جانب ذلك، أدت الصراعات المسلحة والعمليات الإرهابية إلى تدمير البنى التحتية الزراعية وتهجير أعداد كبيرة من المزارعين، ما أسهم في انهيار إنتاج الحبوب في عدد من المحافظات، وزاد من هشاشة الأمن الغذائي الوطني (الحياني،2019).

**2. انحسار القطاع الصناعي وتعطل الطاقات الإنتاجية**

يعاني القطاع الصناعي العراقي من تراجع حاد يقترب من الشلل، إذ لم تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية 1.24% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر يعكس ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية. وتتجلى مظاهر هذا التراجع في توقف عدد كبير من المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن العمل نتيجة شح التمويل، وانقطاع الطاقة الكهربائية، وتدهور البنى التحتية الأساسية (فارس، 2016).

كما أدت بيئة الأعمال غير المستقرة وغياب السياسات الصناعية المحفزة إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج بحثًا عن بيئات أكثر استقرارًا وابتكارًا، الأمر الذي عمّق فجوة التصنيع المحلي. ويضاف إلى ذلك افتقار الصناعة العراقية إلى رأس المال الفكري والتقنيات المتقدمة، ما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني جودة المنتجات مقارنة بالسلع المستوردة، في ظل غياب استراتيجيات واضحة للتحديث التكنولوجي ونقل المعرفة (فارس، 2016).

**3. هيمنة قطاع التعدين وترسيخ فخ الريعية**

في مقابل التراجع المستمر في أداء الزراعة والصناعة، واصل قطاع التعدين، وبخاصة النفط الخام، هيمنته على الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت مساهمته نحو 61% عام 2022 مقارنة بـ 52.6% عام 2014. وتعكس هذه الهيمنة عمق

معضلة «فخ الريعية»، حيث يعتمد الاقتصاد بشكل مفرط على قطاع كثيف رأس المال ومحدود القدرة على توليد فرص العمل، إذ لا يستوعب سوى نسبة ضئيلة من القوة العاملة تتراوح بين 1% و3% (حمد وجاسم، 2025؛ عبد الله وآخرون، 2025).

ويؤدي هذا النمط إلى تفاقم البطالة وتزايد هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار الطاقة العالمية، فضلًا عن إضعاف الحوافز الموجهة لتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى. كما يعكس استمرار الاعتماد على النفط فشل السياسات المالية في توظيف الفوائض النفطية لتحفيز القطاعات الحقيقية عبر حلول مبتكرة قادرة على تنويع القاعدة الإنتاجية وضمان استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل (هاشم ومحمد، 2023).

جدول (2): مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق (2014–2024) – نسبة%

| السنة | الزراعة والغابات | التعدين والمقالع | الصناعة التحويلية | البناء والتشييد | البنوك والتأمين | الاتصالات | قطاعات أخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2014 | 4.2 | 52.0 | 2.0 | 6.0 | 0.8 | 1.0 | 34.0 |
| 2015 | 4.1 | 51.5 | 2.0 | 5.8 | 0.8 | 1.1 | 34.7 |
| 2016 | 4.0 | 51.8 | 2.1 | 5.5 | 0.8 | 1.2 | 34.6 |
| 2017 | 3.9 | 52.2 | 2.1 | 5.3 | 0.7 | 1.4 | 34.4 |
| 2018 | 3.8 | 52.5 | 2.2 | 5.0 | 0.7 | 1.7 | 34.1 |
| 2019 | 3.7 | 52.0 | 2.3 | 4.8 | 0.7 | 2.0 | 34.5 |
| 2020 | 3.6 | 50.5 | 2.2 | 4.7 | 0.7 | 2.3 | 36.0 |
| 2021 | 3.5 | 51.0 | 2.3 | 4.5 | 0.7 | 2.7 | 35.3 |
| 2022 | 3.3 | 51.6 | 2.3 | 4.3 | 0.6 | 3.1 | 34.8 |
| 2023 | 3.4 | 51.6 | 2.4 | 4.2 | 0.6 | 3.6 | 34.2 |
| 2024 | 3.4 | 51.6 | 2.4 | 4.1 | 0.6 | 4.2 | 33.7 |

لمصدر: حمد، منار صالح، وجاسم، جاسم نصيف. (2025). استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 23(85S2)54-38.
وزارة التخطيط العراقية الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات مختلفة.

يشير جدول (2) إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة والغابات في الناتج المحلي الإجمالي من 4.2%عام 2014 إلى نحو 3.4%عام 2024، بما يعكس استمرار ضعف القطاع الزراعي في ظل هيمنة النفط. في المقابل، ظل قطاع التعدين والمقالع (النفط )المساهم الأكبر، إذ تراوحت نسبته بين 50.5% و 52.5%، مما يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد العراقي.

كما بقيت مساهمة الصناعة التحويلية منخفضة ومستقرة نسبيًا بحدود 2-2.4%، وهو ما يشير إلى ضعف القاعدة الصناعية المحلية. وشهد قطاع البناء والتشييد تراجعًا من 6% إلى نحو 4.1%، في حين ظلت مساهمة البنوك والتأمين محدودة جدًا وأقل من 1%، مما يعكس محدودية دور القطاع المالي غير النفطي.

في المقابل، أظهر قطاع الاتصالات نموًا تدريجيًا، إذ ارتفعت مساهمته من 1%إلى نحو 4.2%خلال مدة الدراسة، بما يعكس تنامي دور الأنشطة الرقمية، إلا أن هذا النمو لم يكن كافيًا لإحداث تحول جوهري في هيكل الناتج المحلي الإجمالي.

## المبحث الثالث: رؤية مستقبلية لتوظيف الحلول المبتكرة في استدامة التنمية

### اولاً: استراتيجيات تعظيم رأس المال البشري والإبداع الإداري

يمثل رأس المال البشري الركيزة المحورية في الانتقال من الاقتصاد التقليدي القائم على الموارد المادية إلى الاقتصاد المعرفي القائم على الابتكار، إذ يُعد الإنسان المصدر الأعلى قيمةً في عملية خلق الثروة متى ما توفرت له البيئة المؤسسية المحفزة. وتزداد فاعلية هذا المورد بمدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية، التي تضمن استمرارية تمويل برامج التعليم والتدريب وبناء المهارات دون تعثر مالي أو اختلال في أولويات الإنفاق العام (زكي ورشيد، 2022).

#### 1. الاستثمار في التعليم التقني بوصفه قائدًا للتغيير الاقتصادي

يُعد التعليم التقني والمهني المدخل الأكثر كفاءة لتحقيق التحول الإنتاجي وتعزيز الابتكار، لما يوفره من كوادر مؤهلة قادرة على توظيف التكنولوجيا الحديثة في رفع الإنتاجية وتحسين الكفاءة الاقتصادية. ويتطلب تعظيم أثر رأس المال البشري تبني استراتيجية مالية تعيد توجيه الإنفاق الحكومي من طابعه الاستهلاكي الجاري إلى استثمار رأسمالي طويل الأجل في التعليم المدرسي والمهني، بما يحقق عوائد اقتصادية مستدامة ويعزز القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وتبرز أهمية هذا التوجه في قدرته على مواءمة مخرجات التعليم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل العراقي، وتقليص الفجوة بين العرض والطلب على المهارات (الحياني، 2019).

فرضت جائحة كورونا 2020 تحديات كبيرة على التعليم، إلا أنها شكّلت أيضًا فرصة لاختبار قدرات العراق على التحول الرقمي في القطاع التربوي. حيث اعتمدت وزارة التعليم العالي منصات إلكترونية كـ "Google Classroom" و"Moodle"، وتم تسجيل زيادة في أعداد الطلبة المشاركين في التعليم عن بُعد.

الجدول (3) عدد الجامعات العراقية التي اعتمدت التعليم الإلكتروني(2020–2024)

| السنة | عدد الجامعات | النسبة من إجمالي الجامعات(%) |
|---|---|---|
| 2020 | 12 | 22% |
| 2022 | 26 | 48% |
| 2024 | 37 | 70% |

**المصدر** :وزارة التعليم العالي العراقية – تقارير التعليم الإلكتروني، 2024

ان هذا النمو يدل على بداية تحول هيكلي في قطاع التعليم، وإن كان لا يزال يعاني من ضعف البنية التحتية التقنية، ونقص الكفاءات في مجال التعليم الرقمي.

**2. استقطاب المواهب وإدارة رأس المال الفكري**

تعتمد الحلول المبتكرة في مواجهة التحديات الاقتصادية على توافر المهارات المتخصصة والمعرفة التطبيقية والأفكار الإبداعية، التي تشكل جوهر رأس المال الفكري في الاقتصاد الحديث. ويتطلب ذلك تبني سياسات فاعلة لـ تدوير المواهب(Talent Circulation) ، تهدف إلى استبقاء الكفاءات المهنية وتوجيه خبراتها نحو القطاعات الإنتاجية المتعثرة، ولا سيما الزراعة والصناعة. إن إهمال إدارة المواهب يؤدي إلى هدر الموارد البشرية وتفاقم البطالة المقنّعة، بما يعيق تحقيق التنمية المستدامة ويحد من القدرة التنافسية للاقتصاد (خلف وسعود، 2018).

**3. الإبداع الإداري كأداة لتصحيح المسارات الاقتصادية**

يمثل الإبداع الإداري أحد المرتكزات الأساسية لاقتصاد الحلول المبتكرة، إذ يعكس قدرة المؤسسات على التكيف مع متغيرات البيئة الاقتصادية المعقدة من خلال تبني أساليب غير تقليدية في حل المشكلات التنظيمية والإنتاجية. ويسهم الإبداع الإداري في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وتقليل التكاليف، وتعظيم القيمة المضافة، بما يدعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة والذكاء الاقتصادي. ويرتبط نجاح هذا المسار بوجود إطار مؤسسي فعال يشجع على إنتاج المعرفة وتسويقها، ويحول الأفكار الإبداعية إلى أدوات عملية لتصحيح الانحرافات الاقتصادية وتحقيق الاستدامة التنموية (الحياني،2019).

**ثانياً: آليات تفعيل الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيا المالية في العراق**

يمثل التحول نحو الاقتصاد الرقمي خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لمعالجة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي، ولا سيما هيمنة النشاط النفطي وضعف التنويع الإنتاجي. وتُعد التكنولوجيا المالية الرقمية (FinTech) من أبرز مرتكزات هذا التحول، لما تمتلكه من قدرة على إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي وتقديم خدمات مبتكرة تتجاوز القيود الزمانية والمكانية، وتسهم في رفع كفاءة تخصيص الموارد وتعزيز الشمول المالي (هاشم ومحمد، 2023).

1. دور التكنولوجيا المالية في توفير بدائل تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمثل مدخلاً محورياً لتسريع التنمية الاقتصادية، نظراً لكون هذه المشروعات تشكل النسبة الأكبر من الهيكل الإنتاجي وتسهم بفاعلية في خلق فرص العمل (خلف وسعود، 2018). وفي هذا السياق، تضطلع التكنولوجيا المالية بدور رئيس من خلال:

أ- تيسير الوصول إلى التمويل :تتيح المنصات الرقمية والتطبيقات الذكية خدمات مالية أسرع وأقل كلفة وأكثر شفافية مقارنة بالوسائل المصرفية التقليدية، بما يوسع قاعدة المستفيدين ويخدم الفئات غير المشمولة مصرفياً (هاشم ومحمد، 2023).

ب- توظيف أدوات الهندسة المالية المبتكرة :يسهم استخدام أدوات تمويل غير تقليدية في تنويع مصادر التمويل وتخفيف الضغوط على الموازنة العامة، مع توجيه الموارد نحو أنشطة إنتاجية قادرة على توليد قيمة مضافة حقيقية (عبد الله وآخرون، 2025).

ت- تعزيز المبادرات المصرفية الرقمية :اتجه البنك المركزي العراقي إلى دعم هذا المسار عبر إنشاء برامج وصناديق تمويلية مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة، بهدف تحفيز الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على السلع المستوردة (علوان واخرون، 2020).

شهد العراق تحسنًا طفيفًا في بعض مؤشرات التنمية المستدامة، رغم استمرار التحديات المرتبطة بالفقر، البطالة، وتدهور البيئة. في المقابل، ساعد التحول الرقمي في تحسين الوصول إلى التعليم والخدمات المالية والصحية.

الجدول (4) العلاقة بين التطور الرقمي والتنمية المستدامة في العراق(2014–2024)

| المؤشر | 2014 | 2015 | 2020 | 2024 |
|---|---|---|---|---|
| مؤشر التنمية البشرية(HDI) | 0.590 | 0.620 | 0.650 | 0.680 |
| نسبة الالتحاق بالتعليم العالي(%) | 17% | 22% | 27% | 34% |
| نسبة الاعتماد على الطاقة المتجددة(%) | 1.5% | 2.0% | 3.5% | 5.0% |

**المصدر** :تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، 2024

نمو المؤشرات المذكورة يُظهر الأثر التراكمي للتحول الرقمي على تحسين مستويات التعليم، الصحة، والبيئة. فازدياد الوعي الرقمي يسهم في تحفيز المجتمع المدني على تبني ممارسات مستدامة، يتضح من الجدول بان نسبة الالتحاق بالتعليم العالي قد ارتفعت النسبة من 17% في 2010 إلى 34% في 2024، مما يعكس تأثير التحول الرقمي في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، اما **مؤشر التنمية البشرية** اذ يظهر تحسن هذا المؤشر من 0.590 إلى 0.680، مما يدل على تقدم في مجالات التعليم والصحة والدخل، اما **استخدام الطاقة المتجددة** فقد زادت النسبة من 1.5% إلى 5.0%، مما يشير إلى توجه نحو التنمية البيئية المستدامة.

### 2. التحول نحو المجتمع الرقمي وتفعيل الذكاء الاقتصادي

يتطلب تفعيل الاقتصاد الرقمي بناء مجتمع رقمي يستند إلى بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تصبح البيانات والمعلومات مورداً استراتيجياً يفوق في أهميته الموارد المادية التقليدية. كما يمثل اعتماد آليات الذكاء الاقتصادي أداة مبتكرة لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، من خلال دعم المشروعات الناشئة، وتحسين جودة القرار الاقتصادي، وتوجيه السياسات العامة نحو الاستخدام الأمثل للموارد عبر القنوات الرقمية (هاشم ومحمد، 2023).

### 3. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد عبر الرقمنة

تؤدي الرقمنة دوراً محورياً في ترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الإلكترونية، بما ينعكس إيجاباً على كفاءة إدارة المال العام ونجاح البرامج التنموية. فإدارة الموازنة العامة باستخدام الأنظمة الرقمية المترابطة تقلل من فرص الفساد الإداري والمالي، وتحد من الهدر في الإنفاق العام، وتضمن توجيه الموارد المالية نحو الأغراض التنموية المحددة (عبد الله وآخرون، 2025). كما يسهم الانتقال من موازنات البنود التقليدية إلى أنظمة مالية رقمية حديثة في تحسين المتابعة والتقييم، وتعزيز الثقة بين الدولة والفاعلين الاقتصاديين.

**ثالثاً: خارطة طريق لسد الفجوة الرقمية وتحقيق الاستدامة المالية**

تتطلب الرؤية المستقبلية للاقتصاد العراقي تبني استراتيجية شاملة تستهدف فك الارتباط البنيوي بين الموازنة العامة وتقلبات أسعار النفط، عبر إعادة توجيه السياسات المالية والإنفاقية نحو متطلبات التنمية الحقيقية، واستكمال مقومات الاستدامة المالية من خلال التحول الرقمي وتوظيف أدوات اقتصاد الحلول المبتكرة (زكي ورشيد، 2022).

جدول (5) السياسات المقترحة للتحول نحو قطاع صناعي وتكنولوجي تنافسي

| نوع السياسة | التوجهات والإجراءات المقترحة |
|---|---|
| السياسات الصناعية | إنشاء وتطوير مناطق صناعية وتكنولوجية متخصصة (مناطق ريادية) تدعم البحث العلمي، وتُشجع توطين التكنولوجيا ونقل المعرفة إلى القطاعات الإنتاجية. |
| السياسات الكلية | تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال ضبط السياسات المالية والنقدية، والسيطرة على مستويات الدين الخارجي بما يضمن استدامة المالية العامة. |
| سياسات الابتكار | تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بحماية الملكية الفكرية، وتوفير حوافز ضريبية وتمويلية تشجع البحث والتطوير والأنشطة الابتكارية. |

المصدر: فهد، أيسر ياسين؛ وجاسم، أحمد محمود (2017). «أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة (2003–2014)». مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (2)، ص 393.

**1. مواءمة السياسة الإنفاقية مع متطلبات التنمية المستدامة**

ينطلق إصلاح السياسة الانفاقية من إعادة هيكلة أولويات الإنفاق العام، بما يحقق الانتقال من نمط الإنفاق الاستهلاكي الجاري، الذي يستنزف الموارد دون عائد إنتاجي، إلى نمط الإنفاق الاستثماري الرأسمالي القادر على بناء قاعدة إنتاجية مستدامة. ويقتضي ذلك توجيه الموارد المالية نحو مشاريع إنتاجية ذات عوائد اقتصادية واجتماعية مرتفعة، مع ضبط مستويات الإنفاق العام لتفادي الاختلالات المالية التي تنعكس سلباً على معدلات النمو. وفي هذا الإطار، تبرز السياسة المالية كأداة فاعلة لتحفيز الطلب الكلي وتصحيح التشوهات الهيكلية، إلى جانب توظيف أدوات الهندسة المالية المبتكرة لخفض الهدر المالي وتنويع مصادر التمويل بما يسهم في تقليص العجز الموازني (عبدالله وآخرون، 2025؛ محمد النور وآخرون، 2024).

**2. سد الفجوة الرقمية كمدخل للتحديث المؤسسي وتعزيز الكفاءة**

يمثل سد الفجوة الرقمية ركناً محورياً في إطار اقتصاد الحلول المبتكرة، إذ يسهم التحول نحو المجتمع الرقمي وتفعيل الذكاء الاقتصادي في ردم الفجوة المعرفية بين العراق والاقتصادات المتقدمة، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي. ويتطلب ذلك بناء بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بوصفها مورداً تنموياً استراتيجياً يفوق في أهميته الموارد المادية التقليدية. كما أن رقمنة الموازنة العامة واعتماد الحوكمة الإلكترونية يعززان الشفافية، ويحدان من الفساد المالي والإداري، ويضمنان توجيه الموارد العامة نحو الأهداف التنموية المحددة بكفاءة أعلى (عبدالله وآخرون، 2025).

### 3. خارطة طريق للتحول نحو اقتصاد أقل اعتماداً على النفط

لتحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، يصبح من الضروري تبني خارطة طريق استراتيجية تستند إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة وتنشيط القطاعات الحقيقية، ولا سيما الزراعة والصناعة، بما يقلل من ارتهان الاقتصاد لتقلبات أسعار النفط (حمد وجاسم، 2025). وتشمل هذه الخارطة المحاور الآتية:

أ- تنمية رأس المال البشري :عبر الاستثمار في التعليم التقني والمهني بوصفه القائد الرئيس للتحول الاقتصادي وبناء القدرات الإنتاجية المستدامة (الحياني، 2019).

ب- تفعيل الصناديق السيادية :من خلال إنشاء صندوق استقرار مالي يهدف إلى امتصاص الصدمات السعرية للنفط، وتحقيق العدالة بين الأجيال، وضمان استدامة الموارد المالية العامة (عزيز، 2023).

ت- تحفيز الابتكار والإبداع الإداري :باعتماد سياسات مؤسسية تشجع على إنتاج المعرفة وتسويقها، وتحويل الأفكار الابتكارية إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة تسهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني (الحياني، 2019).

**الاستنتاجات**

1. يخلص البحث إلى أن ضعف مواءمة التعليم، ولا سيما التقني والمهني، مع متطلبات سوق العمل وغياب البيئة المؤسسية المحفزة للإبداع أسهما في اتساع فجوة المعرفة وهجرة الكفاءات، مما قيد الدور التنموي لرأس المال البشري.
2. يثبت التحليل وقوع الاقتصاد العراقي في «فخ الريعية» نتيجة الاعتماد المفرط على النفط، حيث اتسم النمو بطابع كمي غير نوعي، تجسد في هيمنة قطاع التعدين وتراجع القطاعات الحقيقية وضعف الترابطات الإنتاجية.
3. يتبين أن السياسة المالية تعاني هشاشة بنيوية بسبب هيمنة النفقات الجارية واللجوء إلى الاقتراض عند تذبذب الإيرادات النفطية، مع توظيف الدين العام لأغراض تشغيلية لا تنموية، بما أضعف الاستدامة المالية طويلة الأجل.
4. يبرز اقتصاد الحلول المبتكرة والتحول الرقمي كمسار استراتيجي لمعالجة الاختلالات الهيكلية عبر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتقليص الفجوة الرقمية.
5. يؤكد البحث أن الفساد وضعف الحوكمة يمثلان عائقاً هيكلياً أمام التنمية المستدامة، مما يجعل الإصلاح المؤسسي شرطاً أساسياً لفصل مسار التنمية عن تقلبات الريع النفطي.

**التوصيات**

1. يوصي البحث بإعادة توجيه السياسة المالية نحو الإنفاق الاستثماري المنتج، وتأسيس صناديق سيادية للاستقرار، وتوظيف أدوات مالية مبتكرة للحد من الهدر وتعزيز الاستدامة المالية.
2. يؤكد ضرورة اعتماد استراتيجية وطنية لتنويع القاعدة الإنتاجية عبر إحياء القطاعات الحقيقية وتوسيع الأنشطة غير النفطية، بما يسهم في كسر «فخ الريعية» وتحقيق نمو نوعي.

3. يدعو البحث إلى تعظيم رأس المال البشري من خلال إصلاح التعليم، ودعم البحث والتطوير، واستبقاء الكفاءات، لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية مضافة.

4. يوصي بتحسين بيئة الاستثمار عبر تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطوير المناطق الاستثمارية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمحرك للنمو والتشغيل.

5. يشدد البحث على تعزيز الحوكمة الرشيدة عبر التحول الرقمي، وتفعيل الذكاء الاقتصادي، وتقوية الأطر الرقابية لمكافحة الفساد وضمان كفاءة إدارة المال العام.

6. يؤكد أن تحقيق التنمية المستدامة مرهون بالاستقرار السياسي والأمني وتحييد ملفات التنمية عن الصراعات، واعتماد معايير الكفاءة والمهنية في إدارة الموارد.

**المصادر**


1. International Telecommunication Union (ITU). (2021). Measuring Digital Development: Facts and Figures 2021. Geneva: ITU
2. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2020 ) Innovation and Economic Growth: A Framework for Policy Analysis. Paris: OECD Publishing
3. World Bank. (2020). Innovation and Entrepreneurship for Inclusive Growth. Washington, DC: World Bank Group.

4. الطائي، جنان عباس علي, وكشكول، عادل سلام. (2022). مؤشرات الاقتصاد المعرفي وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2019)(دراسة تحليلية). Al Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, 14(45).
5. أسماء جاسم. (2024). التنمية الاقتصادية في العراق بين تحديات السياسة الانفاقية وفخ الريعية. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*, *8*(30), 25-46.
6. الحياني، نعمان عباس ندا. (2019). أثر الإبداع والإبتكار الإداري في التنمية الاقتصادية في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, 16(68), 1-14.
7. تقرير التنمية البشرية – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، 2024
8. جاسم، أحمد محمد، وفهد، أيسر ياسين (2017). "أثر التنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري في العراق للمدة (2003-2014)". مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 2، حزيران.
9. حسن، عباس علي. (2024). شروط تحقيق التنمية المستدامة في العراق بعد 2003 دراسة تحليلية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 22(80. S)51-43 ,.
10. حمد، منار صالح, وجاسم، جاسم نصيف. (2025). استراتيجيات التنويع الاقتصادي في العراق ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*, 23(85S2) 54-38 .

11. خلف، علياء حسين, وسعود ضياء حسين. (2018). مكافحة الفساد خيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق. *Journal of Al-Rafidain University College For Sciences (Print ISSN: 1681-6870, Online ISSN: 2790-2293)*, (1), 160-185.

12. رشيد، علي الهادي, وشندي، اديب قاسم. (2021). العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2016. *مجلة واسط للعلوم الانسانية*, *17*(1).

13. زكي، هجير عدنان ورشيد، زينب محمد (2022). "البعد المالي المستدام للتنمية: مقاربة لدلالة المؤشرات في الاقتصاد العراقي". مجلة الريادة للمال والأعمال، المجلد (3)، العدد (3).

14. عبدالله، قاسم محمد ، والبشاري، مصطفى نجم ، وعلـــي ،زهيـــر احمـــد. (2025). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة تحليلية للفترة 2017–2022. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 6(11), 662-671.

15. عزيز، فوزية خداكرم. (2023). النفط وامكانات التنمية الاقتصادية في العراق. Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), 18(62), 304-312.

16. علوان، فلاح ثامر, وعزال، نصير محمد, ومكي، محمد رسول. (2020). السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2010-2017). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية, 18(64), 50-75.

17. فارس، ناجي ساري. (2016). التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها. Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 13(37).

18. محمد النور، محمد النابر, وأحمد زهير أحمد علي, وملامي ماجد كاظم. (2024). تخفيض الإنفاق الحكومي في الموازنة العامة بإستخدام بعض أدوات الهندسة المالية: جمهورية العراق إنموذجا. *Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS)*, *19*(عدد خاص), 628-643.

19. هاشم، حنان عبد الخضر؛ ومحمد، هند غانم (2023). "الاقتصاد العراقي بين الأزمات الاقتصادية ورؤى لاقتصاد الحلول المبتكرة". مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة، عدد خاص، ص 260-318.

20. وزارة التعليم العالي العراقية – تقارير التعليم الإلكتروني، 2024.